

Distr.: General
30 November 2017
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا، ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن المجلس قرر إنفاذ بعثة إلى إثيوبيا. وأبلغ الأمين العام بتكوين البعثة واختصاصاتها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في رسالة وجهها إليه الرئيس (S/2017/757)، وهما يردان في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير. وترأس البعثة الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - أوفد المجلس بعثته إلى إثيوبيا للمشاركة في الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر المعقود بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وهذه البعثة هي أول زيارة مستقلة يوفدها مجلس الأمن إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٣ - يتمثل الهدف العام للاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تعزيز الشراكة وتحسين التعاون بين المجلسين من خلال تبادل الآراء بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجالات صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا.

٤ - وكان الهدف المحدد للاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر الذي عقده المجلسان هو تبادل الآراء بشأن الحالة في الصومال، والحالة في جنوب السودان، والحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٥ - وقبل انعقاد الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر، عقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن اجتماعا مشتركا غير رسمي لمناقشة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتمويل أنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.



ثالثاً - الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر بين أعضاء كل من مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٦ - عقد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٨ أيلول/سبتمبر. واشترك في رئاسة الاجتماع الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والممثل الدائم لبوتسوانا لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر أيلول/سبتمبر. وحضر الاجتماع أيضا مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي.

٧ - وأطلق الرئيسان المشاركان للاجتماع بالتوازي ندوات إلى كلا المجلسين لإيفاد بعثات ميدانية مشتركة والمواءمة بين برنامجي عملهما، وأعربا عن الأمل في أن تضيف المشاورات مزيدا من القيمة إلى أعمال المجلسين.

٨ - وأبرز مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي أهمية التوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، باعتباره اعترافا بأنه لا يمكن لمنظمة أن تعمل من دون الأخرى لمعالجة التحديات المعقدة التي تواجهها القارة الأفريقية حالياً في مجالي السلام والأمن.

الحالة في الصومال

٩ - فيما أقر أعضاء المجلسين بالمكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في التصدي للهجمات التي تشنها حركة الشباب المجاهدين، وأثنوا على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، فقد شددت المناقشة بشأن إمكانية سحب البعثة على أنه من الأهمية بمكان أن يتم السحب بشكل ممنهج، وأن يستند إلى الظروف السائدة لتجنب عكس المكاسب التي تحققت حتى الآن، وأن يراعي ضرورة أن تتحمل القوات العسكرية وقوات الشرطة الصومالية مسؤولية أكبر عن الأمن.

١٠ - وأثنى أعضاء مجلس الأمن على التقدم الكبير المحرز في الصومال، بما في ذلك الانتخابات التي أجريت مؤخرا ونقل السلطة بشكل سلمي. وأعربوا عن تقديرهم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لما تبذله من جهود وما تقدمه من تضحيات. وفي ظل استمرار الهجمات التي تشنها حركة الشباب، أعربوا عن التزام مجلس الأمن بمواصلة دعم العمليات، وشددوا على ضرورة تحسين الجاهزية القتالية للقوات. وفي ذلك الصدد، دعا أعضاء مجلس الأمن إلى تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بطريقة مرنة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، مع شن هجمات مضادة كفؤة وذات فعالية وتخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية، وكذلك الإشراف والقيادة والتحكم والتخطيط المشترك بشكل فعال. وشدد عدة أعضاء على ضرورة التأكد من إيلاء الأولوية للبعد الجنساني في تدابير بناء السلام.

١١ - وأثنى مجلس السلم والأمن على الجهود التي تبذلها القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى الدعم الدولي القوي. وبالرغم من تقارب الآراء والتقدم المحرز، شدد مجلس السلم والأمن على حاجة البعثة إلى عوامل التمكين ومضاعفة القوة وما يتصل بذلك من دعم لوجستي. وأشار مجلس السلم والأمن إلى الزيارة التي أجراها إلى الصومال في آذار/مارس ٢٠١٧ وبالتوصيات المنبثقة

عن اجتماع لجنة تنسيق العمليات العسكرية المعقود في تموز/يوليه التي دعت إلى وضع استراتيجية للخروج. وسيظل الانسحاب التدريجي يتطلب الموارد الملائمة على غرار تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية وتحسين هيكل الحوكمة. وشدد مجلس السلم والأمن على أن تنفيذ خطة التنمية الوطنية الصومالية هو شرط مسبق لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

الحالة في جنوب السودان

١٢ - أكد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن أهمية التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وسلطوا الضوء أيضا على ضرورة الحوار السياسي الحقيقي والشامل وغير المشروط وتوفير الدعم الكامل لعملية التنشيط التي تقودها الهيئة صوب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ٢٠١٥.

١٣ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن الأسف إزاء بطء تنفيذ اتفاق السلام وتزايد المخاوف في جنوب السودان. ولاحظوا أن التفاؤل الحذر الذي أعرب عنه في نيسان/أبريل ٢٠١٦ قد تلاشى نتيجة لاندلاع أعمال العنف، وتزايد انعدام الأمن، وتفاقم الأزمة الإنسانية. وشدد البعض على أنه سيكون من السابق لأوانه إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨ كما هو مقرر. وأثنى الأعضاء على اللجنة المشتركة للرصد والتقييم لتأييدها مبادرة "صوت واحد" التي أطلقت في عهد رئيس بوتسوانا السابق فيستوس موغاي، ودعوا الهيئة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى توحيد جهودها بهدف اتباع مسار مشترك. ودعوا أيضا إلى النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية، وأشاروا إلى أنه لا يوجد أي حل عسكري للأزمة وإلى عدم إمكانية إجراء حوار حقيقي في خضم القتال. وكرر أعضاء مجلس الأمن التأكيد على ضرورة أن تتضمن تدابير السياسة العامة تصريحات بوقف إطلاق النار تتجاوز الخطابات، وتنسيق جهود السلام لتفادي ازدواجيتها، والإنشاء الفعلي للمحكمة المختلطة.

١٤ - ولاحظ مجلس السلم والأمن مع الارتياح العبارات المماثلة التي يستخدمها كلا المجلسين بشأن الحالة في جنوب السودان. وسلط الضوء على الأهمية الشديدة للنشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية التي ينبغي أن تضطلع بمهامها فوراً. ودعا مجلس السلم والأمن إلى عقد اجتماعات منتظمة للهيئة الحكومية الدولية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ورؤساء أركان الدفاع للبلدان المساهمة بقوات من أجل دعم تنفيذ عملية السلام.

الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد

١٥ - لاحظ أعضاء كلا المجلسين، استنادا إلى زيارة كل منهم إلى المنطقة، أنه بالرغم من أن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والعمليات الأخرى المرتبطة بها أضعفت جماعة بوكو حرام، فلا تزال الحالة خصبة أمام المتطرفين العنيفين للتجنيد وإعادة التجميع، ما لم تُعالج الأسباب الجذرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١٦ - وأشار أعضاء مجلس الأمن إلى بعثتهم إلى منطقة حوض بحيرة تشاد في آذار/مارس ٢٠١٧، التي أتاحت لهم فهما أفضل لنطاق الأزمة، نظرا لأن الهجمات المباشرة التي تشنها بوكو حرام تنزع إلى حجب القضايا الأوسع نطاقا. وأشادوا بتنسيق الجهود المثير للإعجاب، ولا سيما في العمليات المشتركة ضد أنشطة بوكو حرام. وتحدثوا بإيجاز عن تعقد الديناميات المؤثرة في الحالة بشكل عام، بما في ذلك

العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والبيئية. وفي معرض تشديد أعضاء مجلس الأمن على الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للتصدي للأزمة، دعوا إلى تقديم الدعم لها، بما يكمل التدابير الإنسانية والعسكرية التفاعلية مع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وأكد بعض الأعضاء وجود رابط واضح بين تغير المناخ والأزمة في المنطقة، وذلك على خلفية تفاقم أوضاع السكان. وشددوا على أن هذا يشكل مثالا على أزمة تتطلب اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإيدولوجية.

١٧ - وأشار مجلس السلم والأمن إلى الزيارة التي قام بها إلى المنطقة في تموز/يوليه ٢٠١٧. وقد خصص العديد من الجلسات للحالة الأمنية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، وللمسائل المؤثرة الأوسع نطاقا، من قبيل الجفاف، وتغير المناخ، ومستويات الفقر. ورغم أن إجراءات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أضعفت جماعة بوكو حرام وعطلت خطوط إمدادها، أشار أعضاء مجلس السلم والأمن إلى أن الجماعة تواصل شن الهجمات. وأعربوا عن تقديرهم للدعم المقدم، إلا أنهم شددوا على ضرورة مواصلة بذل الجهود لمساعدة فرقة العمل المشتركة فيما يتعلق باللوجستيات والاحتياجات المتخصصة. دعا مجلس السلم والأمن إلى تقديم الدعم من مجلس الأمن إلى المؤتمر المقرر أن تعقده لجنة حوض بحيرة تشاد بشأن وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار، لأغراض منها تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

رابعا - الاجتماع المشترك غير الرسمي بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

١٨ - قبل الاجتماع التشاوري المشترك الحادي عشر، عقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن حلقتهم الدراسية الثانية غير الرسمية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واشترك في رئاسة الاجتماع الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والممثل الدائم لبوتسوانا لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر أيلول/سبتمبر.

١٩ - وقد نوقشت على وجه التحديد مواضيع الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وأقر أعضاء المجلسين بضرورة مواجهة تحديات السلام والأمن في أفريقيا معاً، فشددوا على أهمية تعزيز أساليب العمل والتعاون بين المنظمين.

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٢٠ - شدد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على أهمية الشراكة الاستراتيجية وضرورة مواصلة تعزيزها. ودعا أعضاء المجلسين إلى وضع طرائق عمل للأنشطة المشتركة، وإيفاد بعثات مشتركة إلى مناطق النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على صياغة مواقف وتوصيات موحدة، ومواصلة إدماج المنظورات الأفريقية في مداولات مجلس الأمن، بوسائل منها، على سبيل المثال، زيادة تواتر الإحاطات المقدمة من مبعوثي الاتحاد الأفريقي.

٢١ - وأشار مجلس السلم والأمن إلى التطور الإيجابي في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال السنوات الأخيرة وما تلا ذلك من منافع متبادلة أتاحت لكل منظمة منهما زيادة قدرتها على

تعزيز السلام وإيجاد حلول للنزاعات. وتم التأكيد على التزام القيادة الجديدة لكلتا المنظمين بإقامة شراكة معززة على سبيل الأولوية. وعرض مجلس السلم والأمن أيضا بعض التحديات المتبقية، فأشار إلى ضرورة وضع إجراءات وطرائق عمل مشترك. واقترح أن يوفد المجلسان بعثات ميدانية مشتركة إلى مناطق تشهد نزاعات أو مناطق انتهت فيها النزاعات باعتبار أن هذا الاقتراح يمثل طريقة من شأنها المساعدة على التوصل إلى فهم مشترك لمسائل السلام والأمن وإيجاد حلول مشتركة لها.

٢٢ - وأبرز أعضاء مجلس الأمن الاهتمام الكبير الذي يوليه للمشاورات مع مجلس السلم والأمن والأهمية الكبيرة التي يوليها للشراكة معه. وأعرب عن التقدير للدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في معالجة التحديات في القارة، بما في ذلك التحديات التي تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشدد أعضاء مجلس الأمن أيضا على ضرورة زيادة التنسيق بين المجلسين، بما في ذلك وضع ترتيبات جديدة وإجراء مزيد من التراسل. وفي السياق الحالي أُشير إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على دعم السلام، وإدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وكفالة التنفيذ الفعلي لإطار العمل المشترك، باعتبار أن ذلك كله يشكل مساعي رئيسية للأمم المتحدة. واعترف بعض أعضاء مجلس الأمن بالمزايا النسبية للمنظمين فدعوا إلى تحسين عملية توزيع الموارد.

تمويل الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن

٢٣ - تم الاعتراف بأهمية الدور الرئيسي الذي تضطلع به عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، إلا أن الآراء تباينت بشأن طرائق وضع نظام تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

٢٤ - وأشار مجلس السلم والأمن إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على إنشاء دور للمنظمات الإقليمية، فعمل بقوة على الترويج لتمويل عمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بطريقة يمكن التنبؤ بها، بوسائل منها الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ودُعي إلى الأخذ بمبدأ العالمية الذي يعني فيه الأمن الجماعي أن تسوية الأزمات في أفريقيا ليست من مسؤولية الدول الأفريقية وحدها. وأظهر بعض الأمثلة من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن ترتيبات التمويل المخصصة ليست موثوقة ويمكن أن تعوق نجاح عمليات السلام المذكورة. وأشار مجلس السلم والأمن إلى التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتغطية نسبة ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات السلام التي يضطلع بها، فدعا إلى أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات سياسية ملموسة لترسيخ توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به، ولاحظ أن هذه المسألة لا تزال من أكبر التحديات الاستراتيجية التي تواجه المنظمين.

٢٥ - أشار أعضاء مجلس الأمن إلى إقرارهم، في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، بضرورة معالجة مسألة تمويل أنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وأحالوا إلى تقرير الأمين العام (S/2017/454) الذي عُرضت فيه طرائق ممكنة لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وأشاروا إلى نقاط الاتفاق التي برزت في المناقشات اللاحقة، وهي ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة أفريقيا في مسائل السلام والأمن؛ وأن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تشكل أدوات أساسية في هذا الخصوص؛ ويجب أن تستند إلى تمويل يمكن التنبؤ به. ووافق بعض أعضاء مجلس الأمن على النداء الذي أطلقه مجلس السلم والأمن، فيما قال البعض الآخر إن اللجوء إلى الأنصبة المقررة للأمم المتحدة يتطلب إنشاء إطار مناسب يتضمن نقاط مرجعية للشفافية المالية والسلوك والانضباط وحقوق الإنسان يتعين

الأخذ بما يوضح في العمليات الميدانية للاتحاد الأفريقي.

إعادة الإعمار والتنمية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع

٢٦ - هناك اتفاق عام بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على ضرورة إدماج جميع الأنشطة المتعلقة ببناء السلام. وتم الاعتراف أيضا بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بما يتجاوز مجرد الحلول العسكرية. وجرى التأكيد أيضا على ضرورة تعزيز التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن.

٢٧ - ورحب أعضاء مجلس الأمن بنهج الاتحاد الأفريقي إزاء الدبلوماسية الوقائية والوساطة وشددوا على أن أنشطة بناء السلام ومنع نشوب النزاعات تتسم بأهمية رئيسية، وأشاروا إلى أن الردود العسكرية ليست كافية مطلقاً لحل الأزمات. ويجب أن يولى العمل المتعلق بتطور النزاعات وأسبابها الجذرية المستوى ذاته من الاهتمام المخصص للعمل المتعلق باستعادة الأمن. وأكد أعضاء مجلس الأمن على أهمية الشراكة مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، بهدف تعزيز عمله في مجالات الإنذار المبكر والتحليل المشترك والتراسل. وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة المسؤولية الوطنية عن بناء السلام، فدعوا إلى التنسيق بشأن بناء السلام بين طائفة من أصحاب المصلحة، بما فيها العناصر الفاعلة الثنائية والدولية والمحلية ومن القطاع الخاص، وكذلك المؤسسات المالية الدولية.

٢٨ - وذكر مجلس السلم والأمن أن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية اتخذت إجراءات استباقية في تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وأشار إلى توفير الدعم في مرحلة ما بعد الأزمة من خلال مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي. ودعا مجلس السلم والأمن إلى اتخاذ نهج مشترك إزاء بناء السلام، وزيادة التفاعل بين المجلسين بشأن بناء السلام، وتعزيز الدعم الذي تقدمه لجنة بناء السلام لسياسات ما بعد انتهاء النزاع، وتعزيز التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة ومكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي.

هاء - الاجتماعات الإضافية

الاجتماعات المعقودة مع مسؤولي الأمم المتحدة

٢٩ - في ٦ أيلول/سبتمبر، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعاً مع الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، السيد هايلي منكريوس؛ والمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم؛ والممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر؛ والممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، مايكل كيتينغ. وتبادل المشاركون الآراء بشأن الحالات القطرية، والشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمسائل المتصلة بالسلام والأمن، وخاصة في أفريقيا.

الاجتماع مع رئيس وزراء إثيوبيا

٣٠ - في ٧ أيلول/سبتمبر، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعاً مع رئيس وزراء إثيوبيا، هايليماريام دسالن، لتبادل الآراء بشأن المنظورات الإثيوبية إزاء الحالة في المنطقة. وحضر الاجتماع أيضاً المبعوث الخاص لرئيس الوزراء، بيرهان غبري - كرستوس.

٣١ - وخلال المناقشة أعرب عن القلق بشأن الحالة في العديد من البلدان المجاورة لإثيوبيا. وفيما يتعلق بالصومال، أُشير إلى التقدم الكبير الذي تحقق على الجبهتين السياسية والأمنية، وإلى التحديات الرئيسية المتبقية، بما في ذلك توفير الدعم الكافي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونوقش أيضاً موضوع البحث عن السلام في جنوب السودان، مع تسليط الضوء على منتدى التنشيط الرفيع المستوى المنبثق عن الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية باعتباره السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي. ودعا بعض الوفود المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة للشعب الإريترى. وأخيراً، ناقش الاجتماع أثر أزمة الخليج في القرن الأفريقي وفرص نجاح الوساطة من أجل تحقيق السلام.

الاجتماع مع مفوض السلم والأمن ومفوض الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي

٣٢ - في ٧ أيلول/سبتمبر، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعاً مع مفوض السلم والأمن ومفوض الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي. وحضر الاجتماع أيضاً الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي. وناقشوا المسائل المتعلقة بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن والطرائق الكفيلة بتنفيذها على أفضل وجه. وقدم المفوضان آخر المستجدات بشأن عملية الإصلاح المؤسسي التي يمر بها الاتحاد الأفريقي حالياً.

المرفق الأول

تشكيلة بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا

السيد بيتر ف. إيليتشيف (الاتحاد الروسي)

السفير تيكيدا أليمو (إثيوبيا)

السفير إلبو روسيلي (أوروغواي)

السيد يوري فيتزينكو (أوكرانيا)

السفير سيباستيانو كاردي (إيطاليا)

السفير ساشا سيرخيو يورينتي سوليس (بوليفيا - دولة - المتعددة القوميات))

السفير فودي سيك (السنغال)

السفير أولوف سكوغ (السويد)

السفير ليو جيبي (الصين)

السيدة آن غيغين (فرنسا)

السفير خيرت عمروف (كازاخستان)

السفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا (مصر)

السفير جوناثان ألن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفيرة ميشيل ج. سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

السفير ياسوهيسا كاوامورا (اليابان)

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا

١ - سيوفد مجلس الأمن بعثته إلى إثيوبيا للمشاركة في الاجتماع التشاوري المشترك السنوي الحادي عشر بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي سيُعقد في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

المشاورات غير الرسمية

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٢ - مواصلة تطوير شراكة فعلية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتعزيز التعاون بينهما عن طريق تبادل الآراء بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لكل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

تمويل الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن

٣ - مناقشة السبل التي تستطيع الأمم المتحدة من خلالها تعزيز الدعم الذي تقدمه لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بتمويل هذه العمليات واستدامة ذلك التمويل ومرونته، ومناقشة التقدم الذي يجزره الاتحاد الأفريقي في تنفيذ النقاط المرجعية المتصلة بالتمويل الذاتي، والشفافية المالية، والسلوك والانضباط، والأطر المتعلقة بحقوق الإنسان.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

٤ - مناقشة أهمية الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتحسين التعاون والتنسيق في مجال بناء السلام، وزيادة أوجه التآزر، وكفالة الاتساق والتكامل بين هذه الجهود، والتشجيع على تبادل الآراء بانتظام بين مكتب دعم بناء السلام والهيئات ذات الصلة التابعة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى تنفيذ المبادرات المشتركة وتبادل المعلومات معها.

الاجتماع الاستشاري المشترك

الحالة في الصومال

٥ - تبادل وجهات النظر بشأن سبل الاستفادة من الإنجازات السياسية والأمنية الأخيرة من أجل استتباب الأمن في الصومال وتحقيق استقراره ورخائه، ولا سيما من خلال تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات.

الحالة في جنوب السودان

٦ - مناقشة الوضع الأمني والإنساني في جنوب السودان والخطوات التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتوصل إلى وقف حقيقي ودائم لإطلاق النار وتنشيط العملية السياسية بغية إيجاد حل دائم عن طريق الحوار الشامل للجميع.

الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد

٧ - مناقشة خطر الإرهاب، ولا سيما الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش)، فضلا عن الحالة الإنسانية المتردية في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك موجة النزوح الكبرى، وخطر المجاعة المحدق بالمنطقة.

٨ - مناقشة حشد الدعم الإقليمي والدولي وسبل تقديمه بغية مساعدة السكان المتضررين من النزاع في المنطقة وحكومات بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التحديات.